

Distr.: General  
6 August 2007  
Arabic  
Original: Arabic/English/French/  
Spanish

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٥٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة الدولية والتنمية

## التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٥/٦٠ المعنون "التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية". ووفقاً لذلك القرار، دعا الأمين العام حكومات الدول كافة إلى إبداء آرائها بشأن التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، أو تقديم أية معلومات أخرى ذات صلة بهذا الموضوع. وقد استُنسخت في المرفق الأول لهذا التقرير الردود الواردة من أوكرانيا، وبنين، وبيلاروس، وزمبابوي، وقطر، وكوبا، وكولومبيا، ومصر، وميانمار. إضافة إلى ذلك، دُعيت المنظمات والبرامج والوكالات ذات الصلة، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وغير التابعة لها، إلى تقديم معلومات عن التطورات المستجدة في هذا المجال. واستُنسخت في المرفق الثاني الردود الواردة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وترد في الإحالات المستنسخة في المرفقين الأول والثاني معلومات تتعلق بتطبيق التدابير الاقتصادية الأحادية المفروضة على كوبا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولبنان وميانمار والأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية وزمبابوي، والآثار المترتبة عليها.



## المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - مقدمة .....
٣	ثانيا - موجز للردود الواردة من الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية .....
	المرفقات
٦	الأول - الردود الواردة من الدول الأعضاء .....
٦	أوكرانيا .....
٦	بنن .....
٧	بيلاروس .....
٧	زمبابوي .....
٩	قطر .....
١٠	كوبا .....
١١	كولومبيا .....
١٢	مصر .....
١٢	ميانمار .....
١٣	الثاني - الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية .....
١٣	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .....
١٣	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا .....
١٦	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .....

## أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٥/٦٠ المعنون "التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية". وفي ذلك القرار، قامت الجمعية العامة، ضمن أمور أخرى، ببحث المجتمع الدولي على اعتماد تدابير عاجلة وفعالة لوقف استخدام التدابير الاقتصادية القسرية المفروضة من طرف واحد على البلدان النامية والتي لم تأذن بها أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، أو تتعارض مع مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتناقض مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل رصد ما يفرض من تدابير من هذا النوع وأن يبحث أثر تلك التدابير على البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها على التجارة والتنمية؛ وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار.

٣ - وبناء على ذلك، قامت الأمانة العامة، بموجب مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، بدعوة حكومات الدول كافة إلى إبداء آرائها أو تقديم غير ذلك من المعلومات ذات الصلة بأي جزاءات أحادية قائمة والآثار المترتبة عليها في أنشطتها التجارية والإنتاجية. وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وردت ردود من الدول الأعضاء التالية: أوكرانيا، وبنن، وبيلاروس، وزمبابوي، وقطر، وكوبا، وكولومبيا، ومصر، وميانمار. وقد استُنسخت هذه الردود في المرفق الأول لهذا التقرير.

٤ - إضافة إلى ذلك، دُعيت أيضاً المنظمات والبرامج والوكالات، ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغير التابعة لها، إلى تقديم معلومات وتحليلات بشأن التطورات المستجدة في هذا المجال. واستُنسخت في المرفق الثاني للتقرير الردود الواردة من هئتين من هيئات الأمم المتحدة ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

## ثانياً - موجز للردود الواردة من الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية

٥ - الدول الأعضاء التي استجابت لطلب الأمين العام أن تبدي آراءها وتقدم ما لديها من معلومات ذات صلة بموضوع التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية أعربت عن رفضها لهذه الممارسات. واعتُبرت التدابير الاقتصادية الأحادية أعمالاً تتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي،

والنظام التجاري المتعدد الأطراف المستند إلى قواعد والذي يتجسد في اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وأشار في عدة ردود إلى الفقرة ٥ من إعلان الدوحة الصادر، في مؤتمر قمة الجنوب الثاني المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، عن رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقد دعا الإعلان، في جملة أمور أخرى، المجتمع الدولي إلى وقف استخدام تدابير اقتصادية قسرية تُفرض من طرف واحد على البلدان النامية<sup>(١)</sup>. وأعربت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن رأي مفاده أن هذه التدابير لا ينبغي استخدامها إلا كملاذ أخير وأن تطبيقها يجب أن يكون متسقا مع القانون الدولي.

٦ - وتضمنت عدة ردود وصفا للتدابير الاقتصادية القسرية المتخذة من طرف واحد ضد بعض البلدان النامية ولآثارها السلبية على اقتصادات تلك البلدان. فكوبا تفيد بأنها طيلة ٤٧ عاما ضحية للجزاءات الاقتصادية الأحادية المفروضة عليها من جانب الولايات المتحدة والتي لا تزال تشكل حائلا دون تعاملها تجاريا وماليا مع الشركاء التجاريين، ومعوقا للتبادل الثقافي والسياحة.

٧ - وأفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن تطبيق التدابير الاقتصادية القسرية المتخذة من طرف واحد ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وميانمار، وآثارها على هذين البلدين. فالقيود المتعلقة بالتجارة والاستثمار التي فرضتها على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الولايات المتحدة منذ الخمسينات من القرن الماضي، وعدلتها مرارا منذ ذلك التاريخ، أضرت بالأنشطة اللازمة للنمو الاقتصادي والتنمية. وفي ميانمار، شملت التدابير الاقتصادية القسرية قيودا على التجارة والاستثمار وجزاءات محددة الأهداف فرضها على هذا البلد كل من الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٦ والولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٧، وقد دأب الطرفان منذ ذلك الحين على تجديد هذه الجزاءات بانتظام.

٨ - وأفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بأن لبنان عانى حصارا دام ٥٦ يوما فرضته عليه إسرائيل أثناء الصراع الذي احتدم بينهما في شهري تموز/يوليه و آب/أغسطس ٢٠٠٦، مما أسفر عن انخفاض حاد في تجارة السلع، وعجز في الإمداد بالسلع الاستهلاكية، وارتفاع في معدل التضخم، وغير ذلك من المشاكل المؤدية إلى تعطيل الاقتصاد. وقدمت اللجنة أيضا معلومات مفصلة عن الحالة الاقتصادية المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما يُعزى في المقام الأول إلى مقاطعة الاتحاد الأوروبي وإسرائيل والولايات المتحدة وبلدان أخرى للسلطة الفلسطينية بقيادة حركة حماس وذلك إثر تشكيل وزارة تقودها الحركة في آذار/مارس ٢٠٠٦ في أعقاب الانتخابات البرلمانية المعقودة في

(١) A/60/111، المرفق الأول.

كانون الثاني/يناير من ذلك العام. وأفيد أيضا بأن الجزاءات التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة على الجمهورية العربية السورية في أيار/مايو ٢٠٠٤ لا تزال سارية المفعول في عام ٢٠٠٦ حيث فرضت القيود على استيراد السلع التجارية من الولايات المتحدة.

٩ - وأشارت زمبابوي كذلك إلى أنها ضحية للجزاءات التي يفرضها عليها الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وبلدان أخرى. والجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة نص عليها تشريع وطني عنوانه قانون الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي في زمبابوي لعام ٢٠٠١. وأكدت زمبابوي أن هذا القانون حال إلى حد كبير دون وصولها إلى الأسواق الدولية وأعاق حصولها على الدعم المالي من المؤسسات الدولية. وأفادت زمبابوي كذلك بأن الجزاءات المحددة الأهداف التي يفرضها الاتحاد الأوروبي أدت إلى تعليق الحصول على الأموال المخصصة للمساعدة الإنمائية مما أضر بتمويل البرامج في مجالات الصحة والتعليم والبيئة والتنمية الريفية.

## المرفق الأول

## الردود الواردة من الدول الأعضاء

## أوكرانيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

- ١ - أود أن أبلغكم أن أوكرانيا ليس لديها أي تشريعات أو نظم تدعم التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.
- ٢ - وبالمثل، لا تقبل حكومة أوكرانيا استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، في علاقاتها مع البلدان، تحترم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة.

## بنن

[الأصل: بالفرنسية]

[٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

- ١ - تعارض بنن بشدة فرض التدابير الأحادية القسرية على البلدان النامية كوسيلة لممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية عليها.
- ٢ - وهي تنأى بنفسها عن تأييد تطبيق القوانين الوطنية خارج حدود إقليم البلد كوسيلة لفرض تغيير النظام على بلد آخر، مما يعوق إقامة الحوار وفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ المتعلقة بالحفاظ على العلاقات الودية بين الدول.
- ٣ - وتطالب بنن بإلغاء جميع التدابير الاقتصادية القسرية المفروضة من طرف واحد.
- ٤ - وتقيم بنن علاقات صداقة مع الدول كافة، وتأمل أن يتسنى لهذه الدول المشاركة الكاملة على الساحة الدولية والانتفاع بالتسهيلات نفسها التي تستفيد منها الدول الأخرى وذلك في ظل احترام القانون الدولي والقيم العالمية لحقوق الإنسان.

## بيلاروس

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

لا تعتمد جمهورية بيلاروس التدابير الاقتصادية الأحادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. وتدين هذه الممارسة وتؤيد جهود الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء عليها.

## زمبابوي

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - تعارض زمبابوي دائما إصدار قوانين ولوائح وطنية يتعدى أثرها حدود الولاية القضائية الوطنية، بما في ذلك جميع التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى أو الجزاءات الأحادية الموجهة ضد بلدان نامية تسعى إلى تأكيد سيادتها. ففي مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي عقد في عام ٢٠٠٥ في الدوحة، رفض رؤساء الدول إصدار مثل هذه القوانين. وكانت زمبابوي نفسها ضحية لهذه الممارسات. ففي عام ٢٠٠١، أصدرت حكومة الولايات المتحدة قانون الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي في زمبابوي، وقد حد هذا القانون من فرص وصول زمبابوي إلى الأسواق، ومنع المؤسسات المالية الدولية من تقديم المساعدة المالية إلى البلد ودعم ميزان مدفوعاته، وبالتالي لم يعد باستطاعة البلد الدخول في مشاريع رأسمالية كبيرة بسبب انقطاع التدفقات الموجهة لكلا القطاعين الحكومي والخاص لأغراض المساعدة التقنية وتطوير الهياكل الأساسية.

٢ - وما يسمى بالجزاءات الذكية المفروضة من الاتحاد الأوروبي حدث هي كذلك من فرص وصول زمبابوي إلى الأسواق وكادت تدمر قطاع السياحة النشط. فقد علق الاتحاد الأوروبي إمكانية استفادة زمبابوي من المحافظة "أيف" لصندوق التنمية الأوروبي، وذلك ما أثر سلبا في قطاعات التعليم والصحة والزراعة والبيئة، وبرامج التنمية الريفية التي كانت تستفيد من تلك المحافظة من قبل.

٣ - وتسبب انسحاب المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من دعم ميزان المدفوعات في تشييط عزم بعض الدائنين والمائحين الثنائيين بحيث اضطروا إلى تخفيض أو تعليق الأقساط المسددة لصرف قروض جارية لفائدة الحكومة ومؤسسات شبه حكومية. وقبل أن تفرض

على زمبابوي الجزاءات المعلنة أو غير المعلنة بتحريض وتوجيه على مستوى دولي من قبل الحكومة البريطانية، كان لزمبابوي سجل ناصع فيما يتعلق بسرعة خدماتها لديونها، وكانت مكانتها متميزة في الأسواق المالية الدولية. ولم ينفك ميزان حساب رأس المال الذي كان في العادة حساسا فائضا، يشكو منذ عام ٢٠٠٠ من عجز، مما يحرم زمبابوي من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هي في أمس الحاجة إليه، والذي تراجع من ٤٤٤,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦.

٤ - وأساءت الجزاءات إلى صورة البلد من خلال الانطباعات السلبية التي رسختها لدى قطاعات من المجتمع الدولي مما أدى إلى إسناد درجة ضعيفة لجدارة البلد الائتمانية ونشأت عنه صعوبات في وصول الشركات الزمبابوية إلى التسهيلات الائتمانية حيث أصبح يتعين عليها الآن أن تدفع ثمن وارداتها قبل استلامها. ومما زاد من تفاقم الحالة، الدعاية السلبية التي روجتها وسائل الإعلام الغربية حول البلد.

٥ - وترتب على فترات النقص المطولة في العملة الأجنبية التي ظل البلد يواجهها منذ عام ٢٠٠٠ شل عمليات الصناعة التي تعول كثيرا في عملياتها اليومية على مدخلات مستوردة. وأدى ذلك إلى تقليص الصادرات بسبب تدني مستويات الإنتاج التي أدت هي أيضا إلى تخفيضات كبيرة في النفقات وزيادة في مستويات البطالة. ويضاف إلى ذلك أن نقص العملة الأجنبية قد حد بشدة من قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بتسديد الدين الأجنبي وتمويل الواردات الحيوية كالأدوية، والحبوب، والوقود والكهرباء.

٦ - وخلفت الجزاءات المفروضة على زمبابوي المعلنة منها وغير المعلنة آثارا اجتماعية واقتصادية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية لزمبابوي وأثرت على الفئات الضعيفة تأثيرا سلبيا أكثر من تأثيرها على أي فئة أخرى. وقد أحرز تقدم كبير في البلد في مجالات تطوير الهياكل الأساسية، والتعليم، والصحة ونظم تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، وهي مجالات خسرت بعضا من الدعم المالي والتقني، وبخاصة ما كانت تتلقاه من بلدان الشمال الأوروبي.

٧ - ويحصل كل هذا على خلفية وباء مدمر هو وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، الذي يتطلب في حد ذاته مبالغ ضخمة للقيام بحملة متواصلة للوقاية منه وشراء مضادات فيروسات النسخ العكسي، ورعاية اليتامى. ويضاف إلى ذلك أن هناك تحديات تطرحها أمراض مستعصية أخرى كالسل والملاريا. وبسبب الجزاءات القائمة، كانت المساعدة الدولية للبرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أدنى مستوياتها. ثم إن زمبابوي مرت عليها أعوام متتالية من الجفاف منذ عام ٢٠٠٠. وبسبب

الجزءات، لم تقدم للبلد مساعدة دولية ذات شأن سواء للأغراض الإنسانية أو من أجل الإنعاش، مقارنة بما أتيح للبلدان الأخرى في المنطقة.

٨ - وفي النهاية، تسببت الجزاءات في تراجع القطاعات الرئيسية للاقتصاد، مما أدى إلى انخفاض مستويات التجارة، وارتفاع معدلات البطالة، وفقدان القطاعات الرئيسية ليد عاملة ماهرة هاجرت إلى بلدان أخرى، وتدهور المستويات المعيشية لأغلبية الناس.

٩ - ومن الجدير بالذكر أن هذه التدابير الاقتصادية القسرية فرضتها على زمبابوي البلدان المتقدمة النمو بعد أن أقدمت زمبابوي على برنامج للإصلاح الزراعي مارست فيه حقها السيادي وتصرفت في حدود قوانينها. ويعيد هذا البرنامج توزيع الأراضي على معظم مواطني زمبابوي لا لهدف سوى تمكينهم من مصادر رزق مستدامة. وكانت البلدان المعنية تعلم ضعف زمبابوي كبلد نام. وتعهدت إجبار البلد على الامتثال لمطالبها السياسية على أساس نظم القيم الخاصة بها. فقد قال الرئيس بوش أيضا هو يشير إلى قانون الديمقراطية والانتعاش في زمبابوي بمناسبة توقيعه "تهدف المادة ٤ من القانون إلى توجيه السلطة التنفيذية تجاه الاعتراض والتصويت في المؤسسات المالية الدولية ضد التمديد في آجال تسديد القروض أو إلغاء الديون ما لم تصدر شهادة تحدد ما إن كان ذلك يخدم المصلحة الوطنية". ومن الواضح أن ذهن الرئيس بوش كان منصرفا إلى المصلحة الوطنية لبلده هو لا مصالح شعب زمبابوي.

## قطر

[الأصل: بالعربية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - لا توافق دولة قطر على اتخاذ تشريعات خارج نطاق الولاية القضائية لأي دولة، تتعلق بتطبيق تدابير اقتصادية قسرية أحادية ضد البلدان النامية، حيث أن ذلك يتناقض ومبادئ القانون الدولي التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. كما أن للتدابير القسرية الأحادية أثرا ضارا على آفاق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، فهي تشوه التجارة وتدفقات الاستثمار، وتنتهك سيادة الدول ومصالحها المشروعة، وحقوق الإنسان، وتخلق آثارا سلبية طويلة المدى على جهود التنمية في البلدان النامية.

٢ - إن دولة قطر تقف، مع الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي، الذي رفض الاعتراف بحق أي دولة في تشريع قوانين خارجة عن ولايتها التشريعية، لغرض تطبيق إجراءات اقتصادية قسرية ضد أي دولة أخرى، وذلك من خلال اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة،

بأغلبية ساحقة، قرارها ١٨٥/٦٠ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، المعنون، "التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية".

٣ - هذا، وتنص الفقرة "٥" من إعلان الدوحة المعتمد في مؤتمر قمة الجنوب في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، على ما يلي: "إننا نرفض رفضاً حازماً فرض قوانين وأنظمة ذات اختصاص قضائي خارجي وكذلك كافة أشكال الإجراءات القسرية الأخرى بما فيها العقوبات التي تفرض من طرف واحد ضد بلدان نامية".

٤ - إن دولة قطر التي كان لها شرف استضافة مؤتمر قمة الجنوب الثانية ترفض جميع أشكال التدابير الاقتصادية الأحادية والتي وصفها قرار الجمعية العامة بأنها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، وقد اتخذت الدولة من الإجراءات ما يمنع تطبيق مثل هذه الإجراءات أو الامتثال لها.

## كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - تندد كوبا بتديدا شديدا وقاطعا بقيام أي دولة بتطبيق أو تشجيع استخدام تدابير أحادية، اقتصادية أو سياسية أو من أي نوع آخر، كوسيلة قسر ضد دولة أخرى بقصد إجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية. فهذا الأمر يعد انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وللمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢ - وبالرغم من إعراب الجمعية العامة مرارا عن رفضها لهذه الممارسات، لا تزال الجزاءات الاقتصادية الأحادية ذات الطابع القسري تطبق على الملأ من جانب العديد من القوى الصناعية، لا سيما حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - ولا يزال الشعب الكوبي منذ أكثر من ٤٧ عاما ضحية للتدابير الاقتصادية الأحادية التي تحد من آفاق التنمية في كوبا. وسياسة الحصار التي فرضتها وما برحت تشدها عشر إدارات أمريكية هي مثال ملموس أضرّ سلبا وبشدة على كافة مجالات الحياة في البلد. واعتمدت السلطات الأمريكية في واشنطن جزاءات اقتصادية جديدة، متجاهلة بذلك إرادة المجتمع الدولي الصريحة؛ وشددت عملية تعقب المعاملات التجارية والمالية الدولية التي تقوم بها كوبا، بما في ذلك معاملات سداد المبالغ المالية لهيئات الأمم المتحدة؛ وقامت بسرقة علامات تجارية ومبالغ تقدر بالملايين من الأصول الكوبية المحمّدة في الولايات المتحدة؛

وشددت التدابير الانتقامية التي تتخذها ضد من يتعاملون مع الجزيرة تجارياً أو من لهم صلة بها في إطار التبادل الثقافي أو السياحي.

٤ - وتفاقت الآثار المترتبة على الجزاءات المفروضة على كوبا بموجب الحصار وأثرها فيما وراء الحدود الإقليمية للولايات المتحدة، وذلك بفعل تطبيق خطة بوش لضم كوبا بما فيها التدابير الواردة في الخطة بصيغتها المعدلة في تموز/يوليه ٢٠٠٦، حيث ازدادت العواقب السلبية الناجمة عن تطبيق قانوني توريتشيلي وهلمز - بيرتون.

٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، رفضت إدارة فندق Scandic في النرويج، وهو فرع من فروع سلسلة فنادق Hilton الأمريكية، توفير الإقامة للوفد الكوبي الذي كان من المقرر أن يشارك في المهرجان الدولي للسياحة المعقود في ذلك البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وتذرعت الإدارة بأحكام الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

٦ - وفشلت شركة كوبية في التعاقد مباشرة مع الشركة الألمانية BASF لشراء مبيد الأعشاب Plateu، المستخدم في الزراعة، حيث أن المكون النشط في هذا المنتج منشؤه الولايات المتحدة ولا يمكن بيعه لكوبا لا من ألمانيا ولا عن طريق فروع الشركة في أمريكا اللاتينية.

٧ - إن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقف موقف اللامبالي بالمخاطر الناجمة عن تفشي استخدام التدابير الاقتصادية القسرية المفروضة من طرف واحد والتي تتجاوز بشكل واضح الحدود الإقليمية للدول. وتدين كوبا مرة أخرى تطبيق هذه التدابير التي تهدف إلى النيل من استقلال الشعوب وسيادتها وحقها في تقرير المصير.

٨ - وكوبا على اقتناع بأن المجتمع الدولي سيواصل إدانة هذه الممارسات حتى يتم القضاء عليها نهائياً.

## كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - عملاً بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لم تقم الحكومة الكولومبية بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير أحادية ضد كوبا أو أي دولة أخرى عضو في المنظمة، حيث أن هذا النوع من التدابير يمكن أن يضر بحرية الاقتصاد أو التجارة فيها ويحد من نطاق الأنشطة الثقافية والفكرية بين الدول الأعضاء.

٢ - وترى كولومبيا أنه من الضروري القضاء على هذا النوع من التدابير وأن على الدول الأعضاء المضي قدما بإقامة العلاقات الودية فيما بينها على أساس من الاحترام لحق الشعوب في تقرير المصير. وينبع موقف كولومبيا هذا من المبادئ المكرسة في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على تعزيز السلام العالمي.

### مصر

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

تعتمد مصر وجهة نظر ثابتة مفادها أن الجزاءات الأحادية المفروضة خارج إطار الأمم المتحدة ليست بالعمل الذي يمكن لمصر التغاضي عنه.

### میانمار

[الأصل: بالانكليزية]

[٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - تؤيد میانمار قرار الجمعية العامة ١٨٥/٦٠ المعنون "التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية".

٢ - ويؤمن اتحاد میانمار إيمانا عميقا بأن سن الدول الأعضاء وتطبيقها قوانين ولوائح ذات آثار تتجاوز حدودها الإقليمية، وتمس سيادة دول أخرى والمصالح الشرعية للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية فضلا عن حرية التجارة والملاحة، يعد انتهاكا لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعتمدة عالميا. وبناء على ذلك، تعارض میانمار استخدام أي دولة للتدابير الأحادية، الاقتصادية أو السياسية أو غيرها، أو تشجيعها استخدام تلك التدابير بهدف إجبار دولة أخرى على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية.

٣ - واتحاد میانمار، إذ يعرب عن رأيه هذا، لم يقم بإصدار أية قوانين أو لوائح من نوع يتنافى مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

## الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - في آسيا والمحيط الهادئ، يطبق عدد من البلدان تدابير اقتصادية قسرية أحادي ضد ميانمار. وتركز معظم تلك التدابير على حظر الواردات، وفرض قيود على الاستثمار والسفر. ومن الصعب تقييم أثر الجزاءات الاقتصادية لأنه لا توجد بيانات يمكن التحقق منها. ففيما يتعلق بالقيود على الاستثمار، تركز الاستثمارات الأجنبية في ميانمار على استخراج الموارد الطبيعية وهو مجال أثره قليل جدا من حيث توفير فرص العمل وفرص الاشتغال بالأعمال التجارية الصغيرة في إطار الاقتصاد ككل. فميانمار لا تزال بلدا فقيرا جدا، ونتيجة للجزاءات، فهي لا تستفيد من النجاح الاقتصادي وإنشاء صناعات ذات قيمة مضافة من شأنها أن تمكنها من زيادة إيرادات صادراتها على غرار بلدان كثيرة أخرى أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تتمتع ميانمار أيضا بعضويتها. ولا تزال بلدان الرابطة تعتمد على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بصادراتها.

٢ - وتخضع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي أيضا لجزاءات اقتصادية أحادية يفرضها عليها عدد من البلدان. وعادة ما تستثنى من ذلك المواد الغذائية و سلع أخرى غير كالمالية، ولكن الجزاءات تحول دون التطور الطبيعي للتجارة والاستثمار اللذين هما عاملان أساسيان للنمو الاقتصادي والتنمية، ومن ثم، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستظل تعول على المعونة الخارجية لأغراض تنميتها الاقتصادية.

٣ - وفي كلتا الحالتين، فإن تطبيق التدابير الاقتصادية بصورة أحادية، بدلا من تطبيقها على نحو متعدد الأطراف قد يقوض أهدافها المعلنة.

### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

#### الأرض الفلسطينية المحتلة

١ - عانت الأرض الفلسطينية المحتلة من التراجع الاقتصادي بسبب المقاطعة التي فرضتها بلدان عديدة على السلطة الفلسطينية التي تقودها حماس. فالحكومة الفلسطينية التي شكلت بقيادة حماس في آذار/مارس ٢٠٠٦، تقاطعها إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى بسبب خلافات سياسية مع حركة حماس. وقد شملت المقاطعة وقف المعونات والاتصالات وبرامج التعاون الاقتصادي. وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قدرت

بـ ١٠ في المائة في ٢٠٠٦<sup>(٢)</sup> وبنسبة قدرها ٤,٢ في المائة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٧ مقارنة بما كان عليه في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٦ (انظر الرسم البياني). والسلطة الفلسطينية هي الجهة الرئيسية المقدمة للخدمات داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. ويأتي قرابة ثلثي إيرادات السلطة الفلسطينية من الضرائب (الحصة الأكبر من تلك الضرائب تحصلها إسرائيل من الرسوم على الواردات المتجهة إلى الأرض المحتلة) ويأتي الثلث الآخر من معونة للميزانية. وقد توقفت الحكومة الإسرائيلية منذ آذار/مارس ٢٠٠٦ عن دفع العائدات الضريبية المخصصة للسلطة الفلسطينية. كما أن المانحين حولوا أموالهم إلى جهات أخرى بعيدا عن الحكومة والمشاريع الإنمائية. ويقدر أن الإيرادات والمعونة المالية التي تلقتها الحكومة قد انخفضت في عام ٢٠٠٦ بنسبة الثلث<sup>(٣)</sup>. ونتيجة لذلك التطور، انخفض كثيرا الاستهلاك الحكومي والاستثمار في عام ٢٠٠٦. ويقدر أن موظفي الحكومة الذين كانوا في عام ٢٠٠٦ يشكلون ٢٢,٦ في المائة من قوة العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة<sup>(٤)</sup>، قد تلقوا في نفس العام ما بين ٥٠ و ٥٥ في المائة فقط من أجورهم<sup>(٥)</sup>. وانخفضت بصورة كبيرة إنتاجية موظفي القطاع العام. وحدثت حالات نقص في عدد الموظفين الطبيين واللوازم الطبية. وكانت أغلبية المدارس العامة مغلقة كلياً أو جزئياً، ويقدر أن ٧٠ في المائة من التلاميذ تضرروا من هذا الإغلاق<sup>(٦)</sup>. ورغم صرف المعونة الإنسانية، التي استمرت من خلال قنوات خاصة، يقدر أن نسبة الفقر المدقع قد ارتفعت من ١٧,٣ في المائة من السكان في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٧,٥ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٦<sup>(٧)</sup>. كما تقلصت التجارة في عام ٢٠٠٦، وبخاصة صادرات الأرض الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل حيث تشير التقديرات إلى أنها انخفضت بنحو ١٠ في المائة من حيث قيمتها الحقيقية<sup>(٨)</sup>.

(٢) مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني، التقديرات الأولية للحسابات الوطنية الفصلية، الربع الأول من عام ٢٠٠٧ (www.pcbs.gov.ps).

(٣) انظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة: التطورات الاقتصادية في عام ٢٠٠٦: تقييم أول (آذار/مارس ٢٠٠٧).

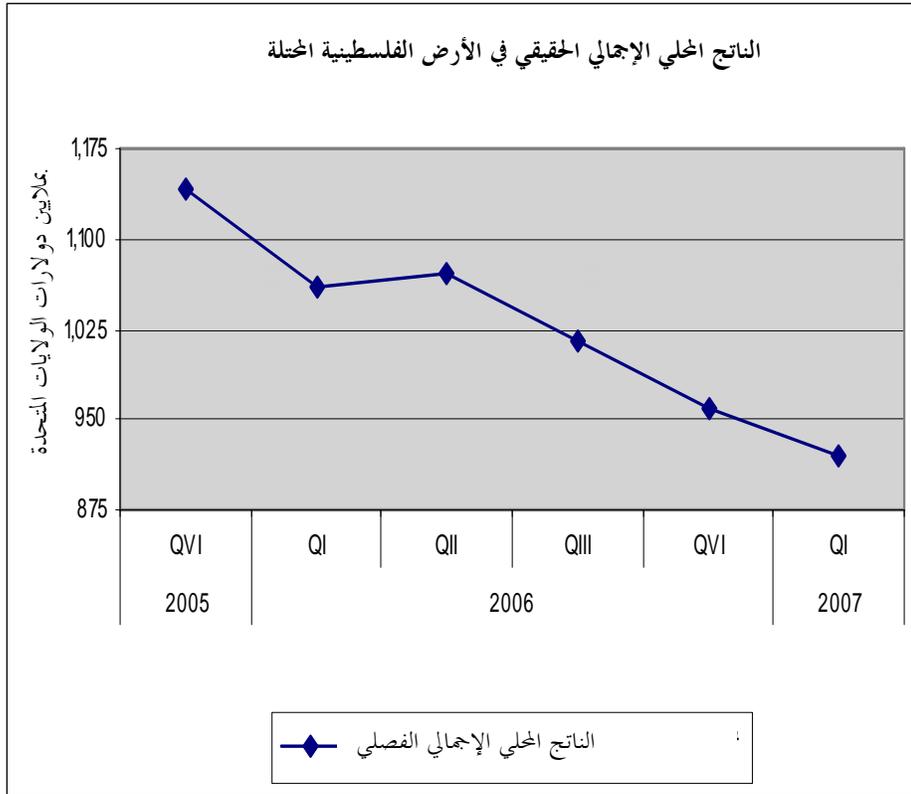
(٤) مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني، دراسة العمل الاستقصائية، الربع الثالث من عام ٢٠٠٦.

(٥) انظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المرجع السابق.

(٦) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "سنة أشهر من دون أجر تعود إلى إضراب المدرسين في غزة والضفة الغربية"، نيويورك، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

(٧) مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، "الأزمة المتواصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: الآثار الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة على اللاجئين وغير اللاجئين"، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (www.reliefweb.int).

(٨) انظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المرجع السابق.



## لبنان

٢ - في حرب تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٦ على لبنان، فرضت إسرائيل حصاراً شاملاً أعاق التجارة على نحو مباشر طوال ٥٦ يوماً. وتتضح التكاليف المباشرة في هبوط حاد في قيمة الصادرات كانت نسبته ٣٤,٧ في المائة و ٧٢,٩٤ في المائة في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٦ على التوالي<sup>(٩)</sup>. وبالمثل، انخفضت الواردات بنسبة ٣٢,٠٤ و ٦٧,٨٢ في المائة على أساس شهري في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٦ على التوالي<sup>(١٠)</sup>. وتسبب الحصار في تأخر الشحنات وتكاليف إضافية لقاء التخزين، ونقص في الإمدادات، مما انعكس

(٩) بنك لبنان "النشرة الفصلية"، الربع الثالث من عام ٢٠٠٦.

(١٠) المرجع نفسه.

في ارتفاع أسعار التجزئة للمنتجات. وارتفع معدل التضخم ليصل إلى ٦,٨ في المائة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦<sup>(١١)</sup>.

### الجمهورية العربية السورية

٣ - لا تزال الجزاءات التجارية التي نفذتها الولايات المتحدة ضد الجمهورية العربية السورية في أيار/مايو ٢٠٠٤ تؤثر على البلد في عام ٢٠٠٦. وتحظر تلك الجزاءات أساساً تصدير منتجات الولايات المتحدة إلى الجمهورية العربية السورية باستثناء المواد الغذائية والأدوية. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، ظل الاتحاد الأوروبي يشكل أكبر شريك تجاري للجمهورية العربية السورية<sup>(١٢)</sup>. وقد انخفضت في عام ٢٠٠٥ بنسبة ١٤,٧٥ في المائة واردات الجمهورية العربية السورية من الولايات المتحدة وشكلت ٢,٣ في المائة من مجموع الواردات<sup>(١٣)</sup>.

### منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المنظمة لا تتابع المعلومات المتعلقة بالتدابير الاقتصادية القسرية المتخذة من جانب واحد ضد أي بلد. فمشاركة المنظمة في هذا المجال إنما تتبع من إيمانها القوي بالتعددية وسيادة القانون ودعمها لهما. وتحث المنظمة جميع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، على ألا تلجأ إلى التدابير الاقتصادية إلا كملاذ أخير وبما يتفق مع مبادئ القانون الدولي على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ومع مبادئ نظام التجارة المتعددة الأطراف المبينة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

(١١) الإدارة المركزية للإحصاءات، مؤشر أسعار المستهلك، (www.cas.gov.lb).

(١٢) انظر البيانات في مصرف سورية المركزي، النشرة الفصلية لعام ٢٠٠٦، العدد ٣/٤٤ (٢٠٠٦).

(١٣) انظر المرجع نفسه.